الأمم المتحدة

S/2007/391

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

يتناول هذا التقرير المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) التطورات الرئيسية التي طرأت فيما يتصل بحالة الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أن قدمتُ تقريري السابق بشأن هذا الموضوع (S/2006/389) وهو يتضمن معلومات عن مدى الامتثال لما ينص عليه القرار من إنهاء تجنيد الأطفال ووضع حد لاستخدامهم ولسائر الانتهاكات الخطيرة المرتكبة في حقهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد. ويلاحظ في التقرير أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز من خلال ما تبذله حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني من جهود في سبيل تحسين وضع الأطفال المتضررين من الصراع المسلح ما زالت توجد ثغرات كبرى معظمها بوجه خاص في مقاطعة إيتوري ومحافظتيْ كيفو الشمالية والجنوبية. ومما يبعث على القلق الشديد عدم القبض على من يرتكبون انتهاكات حقوق الطفل والتقاعس عن تنفيذ توصيات مجلس الأمن السابقة الداعية إلى القبض فورا على الرائد لوارن نكوندا ومكافحة ظاهرة إفلات منتهكي حقوق الأطفال من العقاب. وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حققت، جنبا إلى جنب، مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقدما ذا شأن في عملية تسريح المقاتلين الأطفال وإعادة إدماجهم، لا بد من توفير التمويل اللازم لإكمال ذلك العمل في أشد مناطق الجزء الشرقي من البلد تضررا.

110707 090707 07-39014 (A)

وأشير في التقرير إلى ضرورة التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب ومضاعفة الجهود لحماية الأطفال في محافظة كيفو الشمالية من التجنيد وإعادة التجنيد: الأمر الذي يرجع في معظمه إلى ضعف عملية الخلط المضطلع بها حاليا. وأُشير أيضا إلى استمرار تجنيد الأطفال اللاجئين الكونغوليين والأطفال الروانديين من رواندا المجاورة لاستخدامهم في الجماعات المسلحة المتحالفة مع الرائد لوران نكوندا في محافظة كيفو الشمالية وإلى ضرورة أن تضاعف حكومة رواندا جهودها لمكافحة هذه الجريمة. وما زال العنف الجنسي ضد الأطفال مبعثا للقلق الشديد لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية المتضرر من الصراع.

ويتضمن التقرير عددا من التوصيات الداعية إلى كفالة اتخاذ إجراءات مشددة لحماية الأطفال المتضررين من الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) التطورات الرئيسية التي طرأت فيما يتصل بحالة الأطفال والصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أن قدمتُ تقريري السابق (S/2006/389). ويُذكر أن المعلومات المستخدمة في الوقوف على الاتجاهات المستجدة وتحليل التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال تنبني على المعلومات التي تم جمعها أثناء عملية الرصد التي اضطلع بها مستشارو بعثة الأمم المتحدة المعنيون بحماية الطفل وموظفو اليونيسيف المعنيون بحماية الطفل بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، ويركز في المقام الأول على مناطق البلد التي لا يزال الصراع المسلح دائرا فيها لا سيما مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو الشمالية والجنوبية. فلا تزال إمكانيات الوصول إلى تلك المناطق جميعا لأغراض الرصد، محدودة.

ثانيا – التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ – في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخاباتها التاريخية وهي أول انتخابات رئاسية وأول انتخابات للجمعية الوطنية تجرى منذ الاستقلال في عام ١٩٦٠. وأجريت انتخابات المجالس المحلية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتشكل تحالفان كبيران في الجمعية الوطنية حيث فاز حزب الأغلبية الرئاسية بأغلبية المقاعد وحصل الحزبان المعارضان حركة تحرير الكونغو والاتحاد من أجل الأمة على ١٦٠ مقعدا.

٣ – وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر أدى جوزيف كابيلا اليمين بصفته الرئيس لتنتهي بذلك رسميا العملية الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية والذي تم توقيعه في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ قام الرئيس كابيلا بتعيين أنطوان جيزنغا رئيسا للوزراء. وانتخبت المجالس المحلية مجلس الشيوخ في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأُعلن تشكيل الحكومة الجديدة المؤلفة من ٦٠ عضوا وبدأت عملها في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٤ – ورغم أن العملية الانتخابية كانت في جانب كبير منها سلمية وخالية من أي مخالفات رئيسية، وقعت بعض حوادث العنف. حيث شهدت الحملة الانتخابية في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ توترات

وجرى فيها تبادل للاتهامات بين المرشحين المتنافسين جوزيف كابيلا وجان بيير بيمبا النائب السابق للرئيس. وبعد إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لجأ جان بيير بيمبا إلى المحكمة العليا طالبا مراجعة النتائج. وإزاء ما تلا ذلك من مظاهرات عنيفة خارج مباني المحكمة العليا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر اضطرت المحكمة إلى تعليق أنشطتها. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت المحكمة رسميا جوزيف كابيلا رئيسا منتخبا. ونزولا على وساطة لجنة الحكماء الدولية، أعلن نائب الرئيس السابق بيمبا قبوله لنتائج الانتخابات صونا للسلام وتعهد بتزعم معارضة جمهورية سلمية. وانتخب بعد ذلك في مجلس الشيوخ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٥ - وفي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس، قامت قوات الأمن ومن بينها الحرس الجمهوري بمهاجمة أفراد فرقة الحماية الشخصية للسناتور جان بيير بيمبا في كينشاسا. وقتل عدد غير معروف ولكنه يقدر بزهاء ٣٠٠ شخص، بينهم أفراد من قوات الأمن ومدنيون خلال المصادمات المسلحة العنيفة التي جرى فيها استخدام الأسلحة الثقيلة في منطقة حضرية في كينشاسا مأهولة بالسكان. وفي ٢٤ آذار/مارس، أعلن المدعي العام اعتزامه إقامة دعوى قانونية ضد السيناتور بيمبا بتهمة الخيانة العظمى وكتب بعد ذلك إلى مجلس الشيوخ ملتمسا رفع الحصانة عن السيناتور بيمبا. وفي ١١ نيسان/أبريل وافق مجلس الشيوخ على مغادرة السيناتور بيمبا للبلد طلبا للعلاج الطبي في البرتغال حيث ظل هناك حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٦ - ومن الأمور التي أفضت إلى نشوب المصادمات في كينشاسا قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإصدار بيان طلبت فيه من جميع أفراد الأمن الذين كانوا مكلفين بمهام حماية القيادات في المرحلة الانتقالية تسليم أنفسهم لثكنات تابعة لها لأغراض نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد حث ممثلي الخاص وليم ليسي سوينغ السلطات الكونغولية والسيناتور بيمبا على إيجاد حل سلمي لمسألة تجريد أفراد الأمن التابعين له من السلاح. وفي هذا الصدد أدلى رئيس مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ببيان باسم المجلس شجب فيه أعمال العنف التي وقعت في كينشاسا وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الخسائر في الأرواح وخاصة بين المدنيين وحث السلطات الكونغولية على احترام حقوق أعضاء المعارضة وإجراء التحقيقات اللازمة بشأن تلك الأحداث (S/PRST/2007/9).

٧ - ويستدل من العنف الذي شهدته محافظة الكونغو السفلي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ومن المصادمات التي وقعت في كينشاسا في آذار/مارس على نزوع السلطات إلى التصدي للتحديات السياسية باستخدام القوة على نحو غير متناسب إلا أن الجمعية الوطنية

شهدت بعض التطورات الإيجابية من بينها تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في حوادث الكونغو السفلي مما يمكن أن يستدل منه على استعداد الجمعية الوطنية لأن تصبح قوة بناءة في ظل الديمقراطية الوليدة في ذلك البلد. وأدت أيضا قيادات الجمعية الوطنية دورا هاما في تهدئة التوترات قبل أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس في كينشاسا. ومن العلامات الأخرى التي يستدل منها على تقدم العملية الديمقراطية الاتفاق على ضم أعضاء من المعارضة في اللجان البرلمانية الدائمة وانتخاب شخصية معارضة كبيرة هي ليون كينغو وا دوندو رئيسا لمجلس الشيوخ.

٨ - وفي حين يسود كينشاسا ومعظم المناطق الحضرية بوجه عام مناخ سلمي هادئ لا يزال القتال يندلع على نحو متواتر في الشرق متسببا في خسائر بشرية بين المدنيين وفي نزوحهم. فالحالة الأمنية في محافظة كيفو الشمالية متقلبة بشدة وما زالت مبعثا للقلق الشديد. ففي كيفو الشمالية اندلع القتال في ساكيه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين الألوية غير المدمجة الموالية للوران نكوندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد ذلك توصلت الحكومة إلى اتفاق مع نكوندا يسمح بخلط (دمج) قوات نكوندا مع وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أسهمت عملية الخلط في تدعيم موقف نكوندا بدلا من إرخاء قبضته عن قواته. ذلك أن الوحدات المدمجة حديثة الإنشاء شنت عمليات هجومية على قوات القوى الديمقراطية من أجل تحرير رواندا ترتبت عليها عواقب إنسانية وخيمة من بينها نزوح ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ شخص إضافي.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل: الحوادث والاتجاهات

٩ - استمر، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توثيق انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الطفل. ولا يزال الجناة الرئيسيون هم أفراد قوات الأمن الكونغولية - ولا سيما القوات المسلحة والشرطة - حيث ارتكب ٥٠ في المائة من انتهاكات حقوق الطفل التي جرى توثيقها (أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) وارتكب ١٩ في المائة منها (أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية). ولا تزال قوات الأمن تلك بحاجة إلى إصلاح وتأهيل مهني متواصلين، بما في ذلك تغيير الثقافة وإنفاذ الانضباط بصرامة، وعدم التسامح إطلاقا إزاء التجاوزات بحق السكان المدنيين، والمواظبة على دفع مرتبات كافية.

١٠ - وتتحمل العناصر المسلحة مما تبقى من جماعات المايي - المايي، ومن الميليشيات في إيتوري، ومن العناصر المسلحة الأجنبية، المسؤولية عن الثلاثين في المائة الأخرى من الانتهاكات المبلغ عنها. ويستدل من ذلك على الضرورة الملحة التي تقتضي الشروع في نزع سلاح تلك الجماعات وتسريحها وإعادة إدماجها، وهو ما يتعين تمويله بالقدر الكافي وتنفيذه دون تأخير.

عمليات الاختطاف

١١ - ظل عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية مرتفعا خلال العام الماضي. وفي ٣٠ في المائة من تلك الحالات؛ جرى تجنيد الأطفال المختطفين؛ وفي ١٣ في المائة منها جرى اغتصابهم؛ وفي ٢ في المائة من تلك الحالات جرى استخدامهم في أعمال السخرة، مثل حمل متعلقات العناصر المسلحة خلال عمليات إعادة انتشار القوات. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الإحصاءات أن ١٧ في المائة من الحالات المبلغ عنها تتعلق بأطفال سبق لهم الارتباط بالجماعات المسلحة واحتجزتهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل جمع معلومات عن الجماعات أو لابتزاز أموال من أفراد أسرهم. وفي ٣٨ في المائة من الحالات المبلغ عنها، لم يُعرف سبب الاختطاف. ومن بين الجناة الألوية المدمجة وغير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعناصر الجماعات المسلحة في إيتوري، وعناصر لقوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا. وشملت الحالات المبلغ عنها ما يلي:

(أ) أُفيد بأنه، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قام الرائد مولومبا من اللواء ١١٦ غير المدمج التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باختطاف عدة أطفال كانوا في السابق مرتبطين بالجماعات المسلحة، من برنامج لإعادة الإدماج تتولاه منظمة غير حكومية محلية في إيهوسي (كيفو الجنوبية). وتم، حسبما يُدَّعى، اقتياد الأطفال إلى نيابيبوي للتدريب، وأُفيد بأنهم أُرسلوا بعد ذلك إلى منطقة ماسيسي للقتال مع قوات لوران نكوندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

(ب) اختطفت جنود من اللواء السادس المدمج التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بونيا، إيتوري أربع فتيات واستخدموهن ''كزوجات''. ويبلغ عمر فتاتين منهن ١٣ عاما والأخريين ١٤ و ١٦ عاما، وإحداهن حامل. وتم فصل الفتيات الأربع عن هؤلاء الجنود في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، وأصدر المدعي العام العسكري أمرا بإلقاء القبض على الجناة المزعومين؛

(ج) وأُفيد بأنه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تم اختطاف خمس فتيات وعدة صبية (لا يُعرف عددهم الإجمالي) من مدرستهم الابتدائية في مدينة فارادجي (المحافظة الشرقية، بالقرب من الحدود مع السودان). ويُزعم أن عملية الاختطاف ارتكبتها مجموعة مكونة من ٣٠ إلى ٤٠ عنصرا مسلحا، تشن غارات في جميع أنحاء المدينة.

قتل الأطفال وتشويههم

١٢ - لوحظ انخفاض نسبته ٢٠ في المائة في عدد حوادث القتل والتشويه الموثقة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالعام السابق. ويمكن عزو أسباب هذا الاتجاه على وجه الخصوص إلى انخفاض عدد الصراعات المسلحة الدائرة. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، لا يزال الأطفال يسقطون ضحايا الهجمات والمواجهات بين الوحدات المدمجة وغير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجماعات المسلحة في إيتوري، وقوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

١٣ - ففي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قُتلت فتاة تبلغ من العمر تسعة أعوام أثناء مواجهة بين جنود الكتيبة ٩١ المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واللواء ٨٣ غير المدمج في منطقة روتشورو (كيفو الشمالية) الموالية للوران نكوندا.

١٤ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في شونغا، (منطقة ماسيسي، كيفو الشمالية)، قُتل صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما. وأفادت التقارير بأن العناصر العسكرية التابعة للمنطقة العسكرية العاشرة أطلقت النار على منزل والد الصبي عندما رفض الوالد إعطاءهم بدل التسريح الذي كان قد استلمه لتوه.

١٥ - وفي مقاطعة إيتوري، وعلى مدى فترة امتدت أربعة أشهر، قتل ١٤ عنصرا من عناصر اللواء الأول المدمج التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما لا يقل عن ٣٢ مدنيا من بينهم خمسة أطفال. وارتُكبت عمليات الإعدام بإجراءات موجزة تلك، التي تكررت مرات عدة في بافي في الفترة بين شهري آب/أغسطس و تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وحقق المدعي العام العسكري في بونيا في هذه القضية الجديرة بالاهتمام وباشر الدعوى فيها، مما يمثل خطوة بالغة الأهمية باتجاه مكافحة الإفلات من العقاب. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أُدين ١٣ متهما وحُكم عليهم بالسجن المؤبد، وحُكم على آخر بالسجن لمدة ١٨٠ يوما. وقد حوكم هؤلاء الرجال وأُدينوا لمشاركتهم في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب والسلب.

١٦ - وأفادت التقارير بأنه في ليلة ٣١ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل، قام خمسة رجال مسلحين حُددت هوياتهم بأنهم من أفراد قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا/فصيل راستا (المتمردون الهوتو الروانديون) بمهاجمة قرية كاجي في منطقة والونغو (٦٧ كيلومترا جنوب غرب بوكافو) واختطفوا تسعة أشخاص من بينهم سبع فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٧ عاما. ويُدّعى، أيضا، أنهم أصابوا أربعة أشخاص، وأحرقوا طفلا يبلغ من العمر تسعة أعوام، وقتلوا طفلا آخر يبلغ من العمر عامين. وعاد إلى القرية في صباح اليوم التالي ثلاثة من

المختطَفين، من بينهم طفلان. وأفادت التقارير بأن جماعة راستا التابعة لقوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا وجهت رسالة إلى شيخ قرية بودودو في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، هددوا فيها بأنهم سيعودون إلى منطقة كانيولا ويختطفون ١٤ شخصا من بينهم فتاتان، إذا لم يوفر لهم القرويون الخبز والحليب والمال.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

١٧ - أشارت التقارير الواردة خلال العام الماضي إلى انخفاض تجنيد الأطفال من قبل القوات والجماعات المسلحة بنسبة ٨ في المائة مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. ويمكن عزو أسباب هذا الانخفاض إلى مجموعة عوامل تشمل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالأطفال، وعملية دمج الجيوش؛ والانخفاض المطرد في عدد المناطق التي تشهد قتالا؛ ومثابرة شبكات حماية الطفل في جهود مكافحة تجنيد الأطفال. وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام، ما زال للأطفال وجود كبير في صفوف الألوية المدمجة وغير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات الميليشيا خصوصا في مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو.

١٨ - وأصبح إنكار وجود أطفال في صفوف الجماعات المسلحة وعرقلة عملية تسريحهم وتهديد المعنيين بحماية الطفل الذين يعملون على فصل الأطفال عن تلك الجماعات من الأمور المتكررة الحدوث في إيتوري وكيفو الشمالية. وقد وقع أسوأ حادث في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، في نغونغو (كيفو الشمالية) عندما قُتل ألفونس باتيبويرا، وهو من العاملين في مجال حماية الطفل وينتمي إلى منظمة غير حكومية محلية هي اتحاد الفلاحين من أجل التنمية الريفية المتكاملة، وكان ألفونس قد اعتقل أثناء قيامه بالدعوى إلى فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة. ويُدّعى أن الجاني هو النقيب غاستون، الضابط باللواء ٨١ غير المدمج الموالي للوران نكوندا. ورغم إجراء تحقيق وإصدار الفريق أول كيسيمبيا، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أمرا بالقبض على النقيب غاستون فإنه لا يزال مطلق السراح. ولقد دعت الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة بقوة خلال زيارتها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠٠٧، إلى القبض على غاستون فورا.

مقاطعة إيتوري

١٩ - في إيتوري، وعلى الرغم من انخفاض الأعداد مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة، لا تزال التقارير تفيد بقيام قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجبهة القوميين ودعاة الاندماج

بالتجنيد. وعلى الرغم من الإفادة بحضور ١ ٠٠٠ من العناصر المسلحة في مركز الدمج في كيسانغاني (المحافظة الشرقية) في الفترة ما بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٧، يقدر أن الجماعات المسلحة الثلاث المتبقية في إيتوري (قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، والحركة الثورية الكونغولية) لا يزال لديها ٣ ٥٠٠ عنصر لم يستسلموا. وتُجبَر تلك العناصر، بمن فيها الأطفال، على البقاء حتى تُلبى شروط العفو المطروحة من قبل القادة. ويهرب العديد من الأطفال المرتبطين بهذه القوات بسبب ظروف المعيشة الصعبة. ففي الفترة بين ١٢ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، هرب ما لا يقل عن عشرة صبية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما من ددوي (إيتوري). وأفاد الصبية بهروب ٥٠ طفلا آخر على الأقل من جبهة القوميين ودعاة الاندماج بسبب ظروف المعيشة القاسية ونقص الطعام.

٢٠ - وفي يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم فصل ٢٦ طفلا عن جماعة الحركة الثورية الكونغولية في بونيا. ووصل ستة من هؤلاء الأطفال إلى مركز الدمج في بونيا، وذكروا أن الجماعة تركت الآخرين قبل وصولها إلى مركز الدمج. وتعرف الشركاء المعنيون بحماية الطفل على ٢٠ طفلا في القرى المحيطة ببونيا.

٢١ - وفضلا عن ذلك، تعمَد القادة العاملون تحت إمرة بيتر كريم من جبهة القوميين ودعاة الاندماج عرقلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فمنذ أن بدأت في ١٠ آذار/مارس في مركز العبور بكباندروما، أعاق العقيد ديزيريه والعقيد أنطوان عملية فصل الأطفال عن جماعته، وذكرا أنه لا ضرورة لوجود الشركاء المعنيين بحماية الطفل هناك بما أنه لا يوجد أطفال في صفوفهما. وهدد العقيد أنطوان على وجه التحديد مستشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لشؤون حماية الطفل.

تجنيد أوغندا ورواندا للأطفال المنتشرين في محافظة كيفو الشمالية

٢٢ - لوحظ، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ازدياد مفاجئ في تجنيد واستخدام الأطفال الكونغوليين والروانديين من قبل القادة الموالين للوران نكوندا في كيفو الشمالية. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، تم فصل ١١ طفلا كونغوليا، جندوا في مخيمات اللاجئين في رواندا، و ١٦ طفلا روانديا (١٣ منهم جندوا في رواندا وثلاثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الألوية المختلطة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية). وذكر الأطفال الذين أُجريت لقاءات معهم أنهم جُندوا على يد رجال بملابس مدنية وعدوهم بوظائف مدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفاد الأطفال الكونغوليون أنهم قبلوا العرض بسبب النقص الحالي في الفرص (في مجالات التعليم والتدريب المهني والعمالة، وما إلى ذلك) في مخيمات

اللاجئين. وفور التعرف عليهم وإطلاق سراحهم، يعاد جمع شمل الأطفال الكونغوليين مع عائلاتهم في مخيمات اللاجئين في رواندا بواسطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعاد الأطفال الروانديون إلى وطنهم من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يسلمهم بدوره إلى السلطات الوطنية الرواندية المختصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إلا أنه في حالة واحدة، أفاد صبي رواندي يبلغ من العمر ١٧ عاما كان مرتبطا في السابق بقوات لوران نكوندا وأُعيد إلى الوطن في رواندا في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧، بأنه أُقتيد عند وصوله إلى رواندا إلى معسكر في غيسينيي بدلا من إحالته إلى البرنامج الوطني الرواندي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالأطفال. وذكر أنه تم استجوابه واتهم بأنه عميل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأنه عانى من سوء المعاملة. وأُلقي القبض عليه مرتين بعد إطلاق سراحه، وعندما تمكن من الهرب من الاحتجاز لدى الشرطة في نهاية نيسان/أبريل، استطاع تدبير العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم إلى مركز العبور والتوجيه حيث كان يتلقى الرعاية في السابق.

٢٣ - وتشير التقارير إلى أن أنشطة التجنيد كانت تجرى في كيفو الشمالية ورواندا وأوغندا قبيل بدء عملية الخلط وخلالها. وهذا الازدياد المفاجئ مرتبط، فيما يبدو، باستراتيجية القادة الموالين للوران نكوندا الرامية إلى زيادة عدد القوات المختلطة وزيادة قوام القوات قبل الاشتباك في عمليات قتالية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمايي مايي في كيفو الشمالية. وأشار الأطفال الذين لاذوا بالفرار أو الذين تم فصلهم عن الجماعات المسلحة إلى استمرار التجنيد على قدم وساق في مستوطنات العائدين في بوهامبوي في منطقة ماسيسي، وفي مخيمي كيزيبا وبيومبا للاجئين في رواندا، وفي مدينتي بيومبا وموتورا في رواندا، وفي مدينة بوناغانا على الحدود الكونغولية - الأوغندية. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ذكر صبيّان، كانا قد هربا من قوات العقيد ماكينغا (قائد لواء ''برافو'' المختلط التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية)، أنهما جندا معا إلى جانب تسعة أطفال آخرين و ١٧ شخصا بالغا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في مخيم كيبويي للاجئين في رواندا. بالإضافة إلى ذلك، أفاد الصبيان أنه منذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦، تعمل جماعة معروفة باسم رابطة شباب اللاجئين الكونغوليين، يتردد على أنها على صلة بلوران نكوندا، بنشاط في تجنيد الأطفال والشباب الكونغوليين المنتمين إلى التوتسي في مخيم كيبويي للاجئين.

٢٤ - وفي ٩ شباط/فبراير، ذكر صبي يبلغ من العمر ١٦ عاما من أوغندا أنه جند قسرا في بوناغانا (على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأُفيد بأنه جُند مع خمسة أطفال أوغنديين آخرين من قبل المساعد أول ''إريك''

والرائد جانفييه، الذي يعمل تحت إمرة العقيد صدام (من الكتيبة ٨٣٦، الموالية للوران نكوندا). وعقب تجنيده، أُخذ الصبي وأطفال آخرون مجندون حديثا – قدَّر الصبي عددهم بعشرين طفلا – و ١٠٠ من الرجال البالغين المسلحين إلى موشاكي لضمهم إلى عملية خلط اللواء ''تشارلي'' التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٥ – أجريت مقابلات مع ١٦ طفلاً استطاعوا الإفلات من قبضة الألوية المختلطة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا ويتردد أنهم جندوا في مخيمات اللاجئين الكونغوليين في رواندا. وخلال هذه المقابلات أفاد الأطفال بأن تجنيدهم جاء على أيدي مدنيين وبأنه، في بعض الحالات، قدمت لهم وعود بالحصول على عمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتلقوا تدريباً عسكرياً وأرغموا على المشاركة في معارك فعلية. وفي ١٢ آذار/مارس، نما إلى علم مستشار الأطفال في غوما أن صبيين (يبلغان من العمر ١٦ و ١٧ عاماً) جُندا كل على حدة من مخيم بيومبا للاجئين في رواندا في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ووفقاً لما قال الطفلان، وعدهما رجلان يرتديان ملابس مدنية بالحصول على عمل مؤقت. وفي نهاية المطاف، قُدم لهما زيّ عسكري واقتيدا إلى تشينغيريرو حيث اجتازا عمليات دمج ومنحت لهما بطاقتا هوية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد أسبوع، قرر الطفلان الهرب إلى غوما. وقامت قوات تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو بالقبض عليهما في كيبومبا واحتجزا لليلة واحدة تعرضا فيها لضرب مبرح. ونقلا في اليوم التالي إلى زنزانة من الحجم T2 في غوما حيث تعرضا أيضاً – حسبما تردد – للضرب من قبل محتجزين آخرين قبل أن يجري فصلهما عن الكبار.

٢٦ – ويستخدم الأطفال المجندون في القتال الفعلي بين قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا والألوية المختلطة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمكن صبي رواندي عمره ١٥ عاماً من الهرب من قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ بعد أن قاتل ضد لواء برافو المختلط التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة روتشورو في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٧. وذكر أن مجموعته كانت تضم خمسة أطفال آخرين. وأفاد أيضاً أن لواء برافو المختلط التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كان يضم أعداداً كبيرة من الأطفال.

٢٧ – وكثيراً ما أفاد الأطفال أنهم كانوا يتلقون، بعد تجنيدهم، تدريباً عسكرياً قبل نشرهم مع القوات. وفي ٢٣ آذار/مارس، شهد صبي عمره ١٦ عاماً بأنه تلقى تدريباً عسكرياً لمدة أسبوع واحد قبل إلحاقه في كيتشانغا باللواء الثالث والثمانين الموالي للوران نكوندا؛ وفي

١٥ آذار/مارس ذكر صبي آخر يبلغ من العمر ١٦ عاماً أنه تلقى التدريب لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر.

الجماعات المسلحة في محافظة كيفو الشمالية

٢٨ - كان الكولونيل سلطاني ماكينغا، قائد لواء برافو المختلط التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (المنتشر في منطقة روتشورو) يعرقل باستمرار إطلاق سراح الأطفال ويهدد الأفراد المعنيين بحماية الطفل خلال عملية الدمج. ففي ٢٢ آذار/مارس بينما كان فريق حماية الطفل يستعد لمغادرة موقع الدمج بصحبة ثمانية أطفال منفصلين عن ذويهم، في مركز الدمج في كيتشانغا في منطقة ماسيسي (كيفو الشمالية)، قام الكولونيل ماكينغا بإخراج ستة أطفال من بينهم عنوة من السيارة وهدد بعنف الموظفين الثلاث المعنيين بحماية الطفل. ورفض طفلان من بينهم مغادرة السيارة ونقلا إلى مركز عبور محلي. وفيما بعد أُطلق سراح ثلاثة أطفال من هؤلاء الأطفال في حين ظل الثلاثة الآخرون مرتبطين بلواء برافو.

٢٩ - ويذكر أن عدداً كبيراً من الأطفال يخفيهم قادتهم في منطقة ماسيسي في كيفو الشمالية وبوجه خاص في مناطق كاباتي وكيرولييروي وتيبيرو. فخلال عملية الدمج كان القادة يخفون الأطفال ويمنعونهم من الذهاب إلى مواقع الدمج لتفادي قيام الأفراد المعنيين بحماية الطفل بفصلهم. وأشار بعض الأطفال الذين جرت مقابلتهم إلى أن الأوامر المتعلقة بإخفائهم تأتي مباشرة من لوران نكوندا ومن الملازم كولونيل نغاروي بودوان (من اللواء الحادي والثمانين). وتُقدم للأطفال أسباب متعددة لإخفائهم؛ فأحياناً ما يقال لهم إن خدماتهم لا تزال مطلوبة أو إنهم يعتبرون ملكية خاصة. وفي بعض الحالات، تردد أن القادة استشهدوا بأسر توماس لوبانغا ومحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية كسبب لعدم اصطحابهم إلى مراكز الدمج. وعندما يصطحب الأطفال مع الكبار إلى مراكز الدمج كثيراً ما كانوا يجبرون على التصريح عن عمر يفوق ١٨ عاماً.

٣٠ - وفي ١١ آذار/مارس فرّ صبيان يناهزان من العمر ١٦ عاماً من قوات اللواءين الثالث والثمانين والحادي والثمانين معاً، وأفادا بأنهما كانا ضمن مجموعة مؤلفة من ٣٩ طفلاً أمرهم الكولونيل بودوان بأن يظلوا مختبئين خلال عملية دمج اللواء ''إيكو'' في كيموكا (كيفو الشمالية) وقد نقلوا فيما بعد إلى موقع اللواء الثالث والثمانين في كاباتي. وأفاد الصبيان بأنه لا يزال هناك ٢٧ طفلاً مختبئين في كاباتي وأن كثيرين آخرين من الأطفال لا يزالون في صفوف قوات اللواء الثالث والثمانين.

٣١ - وعادة ما يفيد الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بالقوات المسلحة بأنهم يتعرضون لمضايقات وتهديدات من عناصر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشتمل الحالات الموثقة على أطفال يجري خطفهم ويحتجزون في مراكز للاحتجاز ويتعرضون للضرب للحصول منهم على معلومات عن الجماعات التي كانوا مرتبطين بها. وإضافة إلى ذلك عادة ما كانت تنتزع فدية من الأسر التي تلتمس استعادة أطفالها من مراكز الدمج أو المعسكرات.

٣٢ - وفي ١٧ آذار/مارس، قام لواء من الكتيبة الثالثة والعشرين التابعة للواء الموحد الثاني من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مابوكو (كيفو الشمالية)، باعتقال خمسة أطفال مع شخصين بالغين واتهمهم بدعم جماعة ماي ماي المحلية. وأُطلق سراح الأطفال الخمسة بعد أن دفعت أسرة كل منهم ١٥ دولاراً .

٣٣ - وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ اعتقل اللواء المدمج الثاني التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية صبياً عمره ١١ عاماً يدعي أنه العميد براكا من قوات الماي ماي في بيني (كيفو الشمالية). ويبدو أن الصبي كانت لديه دراية كبيرة بالجماعة المسلحة التابعة لماي ماي التي تقوم بعمليات في منطقة فيروندو في كيفو الشمالية. بيد أن هويته لم تتأكد بعد. وأفاد الصبي بأن ما يزيد على ١٠٠ طفل آخر لا يزالون في صفوف جماعات الماي الماي التي يقودها وأعرب عن رغبته في فصله وفصل الأطفال الآخرين عن الجماعة التي يدعي أنه يقودها وتوفير الحماية لهم وإلحاقهم بالمدارس. ويتلقى الصبي الرعاية في الوقت الحالي من شركاء معنيين بحماية الطفل يعملون على التحقق من هويته.

الجماعات المسلحة في محافظتي كيفو الجنوبية و كاتانغا

٣٤ - لوحظ في كيفو الجنوبية، انخفاض عام في التجنيد. بيد أنه لا يزال يبلّغ عن حالات تجنيد في بونياكيري وكاليهي وسهل روزيزي نتيجة لمفاوضات أجرتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع قادة الجماعات المنشقة الذين يسعون إلى توفير عدد كبير من العناصر ليحصلوا على رتب أعلى ومزايا مالية أكبر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أشارت التقارير إلى أن النقيب أبولينير هو الذي يضطلع بأنشطة تجنيد الأطفال في إهوزي وبالتدريب العسكري في موكويدجا وذلك استعداداً ، حسبما يدعى، للقتال في ساكيه (كيفو الشمالية). وفي ٢٣ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قام الأفراد المعنيون بحماية الطفل بفصل ١٠٧ أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ عاماً يتردد أن الرائد عبدو باندا جندهم مؤخراً توطئة لاندماجه في الجيش.

٣٥ - وإضافة إلى ذلك، أُثبت بالوثائق وجود ما لا يقل عن ٢٥ طفلاً بينهم فتيات في صفوف اللواءين المدمجين الثالث والثامن التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار الأطفال الذي جرت مقابلتهم إلى أن قادتهم أرغموهم على القول بأن

أعمارهم تتجاوز ١٨ عاماً عندما خضعوا لعملية الدمج في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تمكن الأطفال في اللواء المدمج الثالث من الفرار أو اللجوء سراً إلى شركاء معنيين بحماية الطفل طلباً للمساعدة على تحريرهم.

٣٦ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، جرى توثيق حالة صبي يناهز من العمر ١٧ عاماً فرّ من اللواء المدمج الثالث. وأشار الطفل إلى أن ٢٥ قاصراً على الأقل أرغموا على القول بأن أعمارهم تتجاوز ١٨ عاماً خلال عملية التسجيل في إطار هيكل الدمج العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٧ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧، طلبت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاماً مرتبطة باللواء المدمج الثالث في بوكافو (كيفو الجنوبية) تدخل الشركاء المعنيين بحماية الطفل لتيسير إطلاق سراحها. وفي نهاية المطاف أُطلق سراحها وعادت إلى أسرتها في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٧.

٣٨ - وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ رفض العقيد مابولونغو المعروف بالعقيد ١٠٦ من الماي الماي تسليم طفل عمره أربعة أشهر إلى أمه البالغة من العمر ١٦ عاماً والتي كانت قد انفصلت عن جماعته. وأفادت الفتاة، أنها كانت قد اختطفت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وكان عمرها ١٤ عاماً وخدمت لدى العقيد ١٠٦ لمدة عامين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦ اغتصبها العقيد ١٠٦ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وضعت مولوداً صبياً . وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، انتزع العقيد ١٠٦ ابنها منها بعد أن عرّفت نفسها كفتاة مرتبطة بجماعة مسلحة خلال عملية نزع السلاح في إطار هيكل الإدماج العسكري، وظل منذ ذلك الحين يرفض إعادته إليها. ورُدّ المولود في نهاية المطاف إلى أمه في ٢١ آذار/مارس بعد نداءات مكثفة وتدخل من ممثلي المنطقة العسكرية العاشرة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتوسطهم.

٣٩ - وفي محافظة كاتانغا الشمالية، لم يبلّغ عن وقوع أي حوادث متعلقة بتجنيد الأطفال في أعقاب نزع سلاح معظم جماعات الماي الماي . ومع ذلك لا يزال الأطفال موجودين مع أسرهم في جماعات الماي الماي التابعة لمولوندي دلفين (رايا موتومبوكي) في كونغولو ونيونزو. ومع أن هذه الجماعة أشارت في مناسبات عدة إلى رغبتها في تسليم نفسها، لا يزال يبلغ عن وقوع حوادث مضايقات للسكان المحليين. وهذه الجماعة غير مؤهلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار الخطة الوطنية.

حوادث العنف الجنسي الخطيرة

٤٠ - على الرغم من جميع المبادرات المتخذة لمكافحة العنف الجنسي ومن اعتماد قانونين وطنيين متعلقين بالعنف الجنسي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ، يظل عدد ضحايا الإساءة الجنسية مرتفعاً للغاية. فالعنف الجنسي يحدث دون أن يفقد شيئاً من حدته تقريباً في جو يسوده الإفلات من العقاب والخلل في الجهاز القضائي. وعلى الرغم من أن معدل العنف الجنسي المبلغ عنه لا يزال مرتفعاً فإن هذه الحوادث لا يبلغ عنها بالشكل الكافي ومن الصعب الحصول على إحصاءات دقيقة بسبب عوامل عدة، بما فيها الخوف من النبذ والانتقام، والتي تمنع الضحايا من التقدم بشكوى إضافة إلى المسافة البعيدة والافتقار إلى الحصول على الرعاية الصحية بسبب الوضع الأمني السائد في بعض المناطق؛ وانعدام الثقة بالنظام القضائي؛ والنزعة المحلية إلى تسوية المسألة بطريقة ودية يقوم الجاني بموجبها بدفع مبلغ مالي متفق عليه إلى الضحية أو بتقديم قيمة عينية لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام شركاء اليونيسف بتحديد ١٢ ٨٦٧ ضحية للعنف الجنسي في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين الضحايا كان هناك ٤ ٢٢٢ طفلاً (٣ ٧٤٠ فتاة و ٤٨٢ صبياً). ويمثل الأطفال نسبة مثيرة للجزع تبلغ ٣٣ في المائة من العدد الكلي لضحايا العنف الجنسي. وفي أيتوري، يبلغ عدد الضحايا الأطفال ٤٣ من أصل ١٠٠ ضحية (تبلغ نسبة الصبية منهم ١٨ في المائة تقريباً). ومن بين الأطفال المذكورين البالغ عددهم ٤ ٢٢٢ طفلاً، لا تتيسر معلومات عن الجناة إلا لما عدده ٦٩٠ حالة من بينهم: كان الجناة في ٢٩ حالة أفراداً في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو في الشرطة المدنية الوطنية (٤,٢ في المائة) أما في ٤٥٨ حالة فكانوا من الجماعات المسلحة (٦٦ في المائة) وكانوا في ٢٠٣ حالات من المدنيين (٢٩ في المائة).

٤١ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ذُكر أن عنصرين مسلحين اغتصبا فتاة يبلغ عمرها ١٢ عاماً في سومبوسو، منطقة دجوغو (أيتوري). وفيما يتعذر التعرف إلى هوية العنصرين المسلحين تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من العناصر المسلحة التي تعمل تحت إمرة بيتر كريم من جبهة القوميين ودعاة الاندماج، ينتشرون في تلك المنطقة.

٤٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اختتم فريق حقوق الإنسان عمليات الاستجواب في كيبيريزي (كيفو الشمالية) وكشف عن أدلة تبّين أن الاغتصاب كان يستخدم كسلاح حرب خلال أزمة روتشورو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عندما قام جنود من اللواء الثالث والثمانين الموالي للوران نكوندا بالاعتداء جنسياً على أعداد تتراوح بين٤٠ و ٩٠ امرأة وفتاة.

٤٣ - ومن بين الجناة الرئيسيين في كيفو الجنوبية عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الشرطة وكذلك من العناصر المسلحة في قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مستشفى بانزي في بوكافو ١٥٠ حالة كان من بينها ضحايا قصر. وفي ٢٣ آذار/مارس، أفيد أن فتاة عمرها ١٣ سنة اغتصبها جندي في اللواء الحادي عشر المدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمتمركز في والونغو (كيفو الجنوبية). ويعمل الجندي المعروف باسم ''جنيور'' حارسا للرائد سامسون المتمركز في بوتوزا. وقد ألقي القبض على الجندي المدعى أنه الجاني، وهو محتجز حاليا في والونغو ريثما يتم نقله إلى بوكافو.

٤٤ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أفيد أن فتاة عمرها ١٦ سنة اختطفتها عناصر مسلحة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من مترلها في منطقة والونغو (كيفو الجنوبية). وذكرت الفتاة أنها اقتيدت بعد اختطافها إلى الغابات حيث قضت، حسبما ذكرت، ٨ أشهر عانت خلالها من المعاملة اللاإنسانية والمهينة وتعرضت للضرب والاغتصاب المتكرر إلى أن هربت. وأفادت الفتاة بأنها خلفت وراءها ما يقرب من ١٩ فتاة أخريات، بينهن قصر، في قبضة الجماعة المسلحة. وتم أيضا توثيق حالة اغتصاب فتاة عمرها أربعة أعوام ونصف العام في منطقة كاليهي (كيفو الجنوبية) وتفيد التقارير بأن عناصر مسلحة من قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا ارتكبت عملية الاغتصاب.

٤٥ - وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اختطف أفراد من قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا (جماعة تشومبي التي تعمل تحت إمرة جان ماري كيومبي) صبيا وفتاة عمرهما ١٥ سنة من قريتي مبوغوي ومولي (كيفو الجنوبية). واحتجز الطفلان لمدة ثلاثة أسابيع هما وأشخاص بالغون آخرون. وخلال تلك المدة تعرض الطفلان للضرب، واغتصبت الفتاة مع ٩ نساء أخريات.

٤٦ - وذكرت فتاة عمرها ١٤ سنة أن عناصر من قوات القوى الديمقراطية لتحرير رواندا اختطفتها من بيتها في كانغالا (كيفو الجنوبية) في ليلة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وأفادت الفتاة بأنها احتجزت مع ١٠ قرويين آخرين، من بينهم ٤ أطفال، واغتصبها ٣ رجال. وأفرج عن المختطفين بعد دفع فدية.

٤٧ - الواقع أن الإفلات من العقاب على جريمة العنف الجنسي هو القاعدة، وهو يسهم في استشراء العنف الجنسي. فالحالات التي يقبض فيها على المتهمين قليلة جدا والأقل منها هي الحالات التي يتم فيها بالفعل مقاضاة الجناة وإدانتهم. وفي حالات كثيرة، غالبا ما يهرب المتهمون في ظروف مريبة أو لعدم ملاءمة مرافق الاحتجاز. وعلى سبيل المثال، ألقي القبض

في ٤ آذار/مارس على الرقيب بونغاندا من اللواء الثاني المدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لقيامه، حسبما تفيد الادعاءات، باغتصاب فتاتين عمرهما ١٣ سنة في أعقاب مظاهرة قام بها سكان قرية بوتوهي (كيفو الشمالية) التي وقع فيها الاغتصاب. وقد تمكن من الهرب في ٧ آذار/مارس، ولم يتم القبض على الفرد المعين من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لحراسة زنزانات الاحتجاز إلا بعدما تدخل بعض العاملين في مجال حماية الطفل. واعترف الحارس بإهماله في القضية لكنه أطلق سراحه في وقت لاحق عندما ألقي القبض من جديد، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، على الرقيب الذي يُدعى أنه الجاني والذي تجري محاكمته حاليا.

٤٨ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اختطفت، حسبما أفادت التقارير، فتاة عمرها ١٤ سنة واغتصبت في زاء (على مسافة ٤٠ كيلومترا تقريبا من ماهاجي، إيتوري) على يدي جندي من الكتيبة الثانية التابعة للواء الأول المدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يدعى مانغبو. وقد توجه والدي الفتاة عدة مرات إلى معسكر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيانكامبي الذي احتجزت فيه ابنتهما، لكن الجندي رفض في كل مرة إطلاق سراحها منوها إلى استعداده لدفع المهر كي يتزوجها. وتمكنت الفتاة من الهرب في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، وعادت إلى أسرتها التي تقدمت بشكوى إلى المدعي العسكري. وألقي القبض على الجندي المدعى أنه الجاني في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، ولا يزال التحقيق جاريا.

٤٩ - ويذكر أنه لم تجر مقاضاة الجناة وإدانتهم في الجرائم المرتكبة إلا في حالات قليلة. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدانت المحكمة العسكرية في حامية بوكافو جنديين بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أوفيرا لاغتصابهما قاصرين، وهما: الملازم ديني بياشويرا من اللواء ١٢٢ غير المدمج، الذي حكم عليه بالسجن لعشر سنوات وبدفع مبلغ يعادل ١٥ ٠٠٠ دولار على سبيل التعويض لاغتصابه فتاة عمرها ١١ عاما في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في مونيغا (١٣٠ كيلومترا شمال بوكافو، كيفو الجنوبية). والعريف كاسونغو أكوزا وهو من اللواء ١٢٢ غير المدمج، الذي حكم عليه بالسجن لثمان سنين وبدفع مبلغ يعادل ١٠ ٠٠٠ دولار على سبيل التعويض لاغتصابه فتاة عمرها ١١ عاما في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ في بيونغا (٦٠ كيلومترا شمالي مونيغا، كيفو الجنوبية).

الهجمات على المدارس والمستشفيات

٥٠ - لم ترد أي تقارير عن وقوع هجمات على المدارس والمستشفيات، إلا أنه لوحظت ظاهرة احتلال القوات والجماعات المسلحة للمدارس في إيتوري وكيفو الشمالية.

٥١ - ويتردد أن قوات تخضع لقيادة لوران نكوندا تحتل معهد فيرونجا ومدرسة كارمبا الابتدائية في جومبا (منطقة روتشورا، كيفو الشمالية). وفي جومبا أيضا تحتل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما يتردد، مدرسة نياكاكيزا الابتدائية.

٥٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، احتلت عناصر، يتردد أنها، تابعة للواء السادس المدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مدرسة لوردو (إيتوري) الابتدائية. ففي أعقاب حوادث القتال مع جبهة القوميين ودعاة الاندماج، وتشريد السكان المدنيين في القرية، احتلت تلك العناصر، حسبما أفادت به التقارير، المدرسة لمدة أسبوع قامت خلاله بإتلاف جميع أثاث المدرسة واستخدمته كوقود للتدفئة.

منع وصول المساعدات الإنسانية

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت بشكل عام قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الوصول للمساعدات وتقديمها للسكان المدنيين ومدهم بما يحتاجونه من مساعدة. وفي حين أنه لم يتم الإبلاغ عن أي حالات منعت فيها المساعدات الإنسانية، ظل الوصول إلى مناطق بعينها في كيفو الشمالية والجنوبية وإيتوري محدودا، لا سيما في أثناء العمليات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الجماعات المسلحة التي ما زالت تعمل في تلك المناطق.

رابعا - الحوار وخطط العمل

ألف - خطة العمل الوطنية بشأن نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٥٤ - ينص البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوضوح ودقة على إطلاق سراح الأطفال. وقد بدأ تطبيق الإطار العملي لإطلاق سراح الأطفال (الإطار العملي المتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة)، في أيار/مايو ٢٠٠٤ وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تم تخليص ٣٠ ٠٠٠ طفل تقريبا من قبضة القوات والجماعات المسلحة، مما يشمل الأطفال الذين أطلق سراحهم قبل اعتماد الإطار العملي. وكان للتأخيرات في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطني، وتوقف عملية الدمج، كبير الأثر على جهود السلطات الكونغولية لتحرير الأطفال ومن بين نتائج هذه التأخيرات اضطرار الشركاء المعنيين بحماية الطفل للتفاوض مباشرة مع القوات غير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلما كان عليه الحال قبل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الدمج رسميا.

٥٥ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، كان نشر الأفرقة المتنقلة المشتركة (التي شاركت فيها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والهيكل العسكري للإدماج واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) من أجل تحديد القوات الخاضعة التي تتوافر فيها أهلية الانضمام إلى عملية الدمج في الميدان، بمثابة فرصة أخرى للوصول بصورة رسمية إلى الأطفال الموجودين لدى القوات غير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكإجراء استثنائي، تكفلت اليونيسيف بإلحاق ١٢ من المختصين بشؤون التحقق بستة أفرقة متنقلة في كيفو الشمالية والجنوبية حيث تمكنوا من فصل ٤٤٠ طفلا (٣٠٢ أطفال في كيفو الشمالية و ١٣٨ طفلا في كيفو الجنوبية) في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٥٩ - وفي كيفو الشمالية، أجريت عملية الخلط بوصفها عملية عسكرية بحتة سابقة لعملية الدمج، لم يرد فيها أي ذكر لتسريح المقاتلين وفصل الأطفال. ومن خلال أنشطة الدعوة القوية، تمكن مستشارو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعنيون بحماية الطفل وموظفو اليونيسيف من الوصول إلى عملية المزج، وإيجاد مساحة يمكن من خلالها تحديد الأطفال، غير أنهم منعوا من فصل الأطفال. ولم يسمح للشركاء المكلفين بحماية الأطفال بالشروع في التثبت من الأطفال وفصلهم إلا بعد مراحل ثلاث من المزج والضغوط المكثفة على الأصعدة الإقليمية والوطنية، بما في ذلك تبادل الرسائل بين قائد قوات البعثة والجنرال كيسمبيا قائد القوات، والتعرف على ٢٢٣ طفلا محتملا من بين صفوف اللواءات المدمجة الجديدة الثلاثة الأولى (ليست رسميا جزءا من القوات). ومنذ بداية عملية المزج، تمكن شركاء حماية الطفل من فصل ١٥٤ طفلا. وظل ٢٠٠ طفل مختبئين بين القوات الموالية للورانت نكوندا حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٥٧ - وتم فصل مجموعة ٣ ٩١٣ طفلا، من بينهم ٢٥٩ فتاة، في شمالي إيتوري الشمالية وكيفو الشمالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إيتوري، تم فصل ٢ ٤٠٠ طفل، منهم ١٩٣ فتاة، وفي كيفو الشمالية ١ ٤٣٩ طفلا، منهم ١٣ فتاة، وفي كيفو الجنوبية ٤٧٠ طفلا، منهم ٥٣ فتاة.

٥٨ - وفي كاتنغا، تم فصل ١٨٣ طفلا عن جماعة ماي ماي بعد استسلام قائدها كيونغو موتانغا، المعروف باسم جيديون، في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. ومنذ نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦، جيديون يعيش في مطعم ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في لوبومباشي حيث يحتفظ بثلاثة أطفال عمرهم ١٢ و ١٤ و ١٧ سنة يعدهم ''حراسه الروحانيين''. وبعد عام من الدعوة تقريبا، فصل الصبيان البالغان ١٢

و ١٤ عاما، وضما إلى أسرتيهما في ٢٩ آذار/مارس و ٣٠ نيسان/أبريل على التوالي. وتتعقب منظمة غير حكومية محلية أسرة الطفل الآخر. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، صدر أمر بالقبض على جيديون بتهمة العصيان، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، والشروع في القتل. ولم ينفذ بعد أمر الاعتقال، لكن جلسة استماع مبدئية عقدت في ٥ حزيران/يونيه مد خلالها المدعي العام أمر القبض لمدة شهر، وحدد جلسة الاستماع التالية يوم ٥ تموز/يوليه.

٥٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أطلق سراح ٢٠١ طفل من وحدات فرقة الحماية الرئاسية التابعة للسيناتور جان بيير بيمبا في محافظة إكواتور. وقد قبل أعضاء الوحدة الانضمام الآن إلى عملية الدمج، وحتى كتابة هذا التقرير يقوم على رعاية الأطفال أسر مضيفة ريثما يتم اقتفاء أثر أسرهم وإعادتهم إليها.

باء - الحوار مع أطراف الصراع وخطط العمل الأخرى

٦٠ - قامت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، راديكا كوماراسوامي، عملا بالتوصيات الواردة في تقريري السابق المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/389) ببعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٤ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وكان الهدف من البعثة الميدانية التيقن على الطبيعة من التقدم المحرز فيما يتعلق بتوصيات مجلس الأمن المنبثقة من نظره في التقرير آنف الذكر. والتقت السيدة كوماراسوامي خلال زيارتها بالسلطات الحكومية والعسكرية لتنقل شواغل مجلس الأمن تجاه تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي ضد الفتيات والإفلات من العقاب. وركزت رسائل الدعوة التي وجهتها السيدة كوماراسوامي على ثلاث قضايا رئيسية: إنهاء كافة أشكال تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكفالة الإفراج الفوري عن الأطفال وتوفير الدعم لإعادة دمجهم؛ وكفالة مقاضاة القادة العسكريين الذين يجندون الأطفال وإخضاعهم للمساءلة؛ واتخاذ تدابير فورية لوقف العنف الجنسي ضد الفتيات ومحاكمة المسؤولين عن هذا العنف.

٦١ - ولا يزال موظفو اليونيسيف ومستشارو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعنيون بحماية الطفل يضطلعون بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بأنشطة دعوة لدى السلطات مباشرة، ومن خلال المشاركة في آلية مجموعات الحماية (على الصعيدين المحلي والوطني) التي ترأسها اليونيسيف. واضطلع بأنشطة دعوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والذين اعتقلتهم الشرطة بصورة تعسفية.

خامساً – متابعة الانتهاكات والتصدي لها من خلال البرامج

بناء القدرات بوجه عام في القطاع القضائي

٦٢ – أدى التدريب الذي يحصل عليه المدعون العسكريون فضلاً عما يتلقونه من مساندة ودعم مستمر في تحقيقاتهم في قضايا استغلال الأطفال والانتهاكات الخطيرة لحقوقهم إلى وضع مشروع يهدف إلى تقديم الدعم الفني لتسهيل التحقيقات وتحقيق العدالة في الجرائم التي يرتكبها العسكريون والشرطة في حق الأطفال. ويؤمل بأن يحصل هذا المشروع على دعم الجهات المانحة في القريب العاجل. ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد أن تفرض عقوبات فيما يتعلق بتجنيد الأطفال بما يعزز المادة ١٩٠ من الدستور. وينص مشروع قانون حماية الطفل المطروح حالياً، على المعاقبة على تجنيد أي أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو استخدامهم من طرف القوات والمجموعات المسلحة والشرطة بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ و٢٠ سنة.

٦٣ – وقد واصل الشركاء المعنيون بحماية الطفل العمل مع الشبكات المحلية لحماية الطفل على تدعيم وزيادة تطوير آلية الرصد والإبلاغ وتعزيز قدرات الشركاء المحليين في مجال الدعوة.

نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٦٤ – أدى الافتقار إلى التمويل اللازم للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى انسحاب عدة جهات فاعلة ميدانية رئيسية مما ساهم في نشوء ثغرات كبيرة في عملية إعداد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالأطفال. فعلى سبيل المثال، اضطرت لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة كير إلى إغلاق برامجهما في إيتوري وماننيما على التوالي بسبب الافتقار إلى التمويل. وحاولت منظمة اليونيسيف معالجة تلك الثغرات بزيادة تمويلها لمشاريع إعادة الإدماج بالإضافة لدعمها لكافة المراحل الأخرى من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالأطفال. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك في الجزء الشرقي من البلد أكثر من ٢٢ شريكاً منفذاً يحصلون على تمويل من بينهم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أمضى ٣ ٩١٣ طفلاً، منهم ٢٥٩ فتاة، وقتاً داخل مؤسسات رعاية انتقالية تتلقى الدعم من اليونيسيف في إيتوري وكيفو الشمالية والجنوبية قبل التحاقهم بعائلاتهم.

٦٥ - ووفقاً لأرقام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن ما مجموعه ٢٩١ ٢٩ طفلاً تم تخليصهم من القوات والجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من منتصف عام ٢٠٠٣ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وحتى اليوم تلقى ما يقارب ١٦٧ ١٥ طفلاً منهم (أي أكثر من ٥٠ في المائة بقليل) المساعدة على إعادة إدماج بشكل أو بآخر. ومن هؤلاء المستفيدين، حصل ٠٦٦ ٦ على دعم للعودة إلى المدرسة، وألحق ١٠١ ٩ منهم ببرامج دعم كسب الرزق.

٦٦ - ويبقى هناك العديد من المعوقات التي تحتاج لمعالجة فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بالأطفال:

(أ) كما ذكرنا آنفاً، كان لتوقف البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أثره في إعاقة جهود فصل الأطفال عن القوات والجماعات المسلحة. فبإغلاق مراكز التوجيه في منتصف عام ٢٠٠٦ جرى تفكيك الشبكات التي كانت قد أنشأت للنظر بسرعة في حالات أعداد ضخمة من الأطفال. ويجري، حالياً، على نحو متزايد التفاوض حول الشروط الرسمية لإطلاق سراح الأطفال، وفقا لما ينص عليه الإطار التنفيذي للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع كل قائد عسكري مستسلم بصورة مباشرة وحسب الحالة، بما في ذلك القوات غير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المجموعات الميدانية والمليشيات؛

(ب) لا يزال المستوى الضعيف من التعاون والالتزام الذي يبديه بعض الضباط العسكريون، بالإضافة لبعض السلطات المدنية المحلية (كالشرطة)، يمثل عائقاً كبيراً أمام عملية فصل الأطفال. يدل موقف وسلوك القادة، الذين يهددون موظفي حماية الأطفال علانية دون الخوف من العقاب، على مدى خطورة الوضع. أوضح مثال على ذلك حوادث مضايقة وتخويف المستشارين والشركاء العاملين في مجال حماية الأطفال التي وقعت، حسبما ذكر آنفاً، خلال عملية ''الخلط'' في كيفو الشمالية ونزع سلاح بعض عناصر الجبهة الوطنية لدعاة الاندماج في إيتوري. كما أن قلة العدد الضئيل بشكل مذهل من حالات تجنيد الأطفال التي جرت المقاضاة عليها وهروب القادة المحكوم عليهم (مثل جان بيير بيويو) أمر يثير الإحباط. ويشكل تجنيد الأطفال وإعادة تجنيدهم دون عقاب على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، التي كان خلالها البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جارياً، تحدياً للسلطات الوطنية؛

(ج) لاحظت وكالات حماية الأطفال أيضاً زيادة في رفض القادة تحديد هوية الأطفال لإطلاق سراحهم أثناء عملية نزع السلاح أو الدمج. ويعزى ذلك في بعض الحالات

إلى رغبة القادة في الحفاظ على أكبر عدد من القوات لديهم أملاً بالحصول على رتبة أعلى داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حالات أخرى، يعتقد بأن بعض القادة يتركون الأطفال في مواقع نزع السلاح أثناء التنقل خشية تعرضهم للمقاضاة؛

(د) وفي بعض المناطق، تسود حالة من انعدام الأمن بسبب الصراع بين الجماعات العرقية والتواجد المستمر لمختلف الجماعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق كبير مما يعيق إلى حد كبير قدرة الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال على تطبيق بعض عناصر برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجمع شمل الأسرة وإعادة الإدماج. فعلى سبيل المثال، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٦، شهدت مناطق نيانزال وكيبابي وتونغو (كيفو الشمالية) تباطؤ في عملية جمع شمل الأسر وعدم توفر الأمر بقدر كاف في مناطق العودة وبقاء الأطفال في مراكز العبور والتوجيه لفترات طويلة وصلت في بعض الحالات إلى ١٠ أشهر؛

(هـ) لا يزال عدد البنات اللواتي تم تخليصهن من القوات والجماعات المسلحة عن طريق العمليات الرسمية منخفضا. وإضافة لعدم إدراك القادة لما يقتضيه واجب إطلاق سراح البنات اللواتي يستخدمن ''كزوجات''، يرجع انخفاض عددهن أيضاً إلى اعتقاد البنات بعدم وجود خيارات أخرى فلا يرين خياراً أفضل من البقاء مع أزواجهن العسكريين؛ والخوف من نبذ المجتمع لهن في حالة عودتهن؛ وعدم معرفة البنات لحقوقهن. وقد بدأ ظهور أعداد كبيرة من البنات اللواتي هربن من القوات والجماعات المسلحة بمفردهن دون المرور بعمليات إطلاق السراح الرسمية. وغالباً ما تحاول هؤلاء الفتيات العودة إلى الحياة المدنية دون لفت الانتباه على الرغم من المشاكل الصحية والاقتصادية والاجتماعية الجمة التي يواجهنها. ولكن عدم حصولهن على شهادة رسمية يعني عدم تمكنهن من الاستفادة من مجموعة مزايا إعادة الإدماج والمساعدات التي يقدمها البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

العنف الجنسي

٦٧ - يرتبط نطاق العنف الجنسي الذي يستمر ارتكابه في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتباطاً مباشراً بإفلات الجناة بصورة شبه تامة من العقاب على ما يرتكبونه من جرائم. فمنذ عام ٢٠٠٤، جمعت مبادرة مشتركة للتصدي للعنف الجنسي بين وكالات الأمم المتحدة وسبع وزارات حكومية ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية تحت قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتدعو هذه المبادرة إلى إتباع نهج كلي في التصدي للعنف الجنسي يشمل الوقاية وبناء قدرات الشركاء وتقديم الرعاية الطبية والنفسية ودعم سبل كسب الرزق وتوفير المساعدة القانونية للضحايا وتقوية الإطار القانوني

وتطبيقه. ونظراً لاستمرار انتشار العنف الجنسي المرتبط بالعمليات العسكرية، فقد استحدثت قدرة للتصدي السريع في المناطق التي لا تزال تعاني من الصراعات المسلحة وذلك من أجل الوقوف على حالات العنف الجنسي ومعالجتها بشكل فوري (خلال ٧٢ ساعة).

٦٨ - وضمن هذا الإطار، مولت الحكومة الكندية في عام ٢٠٠٦ مشروعاً مشتركاً ضخماً مدته ثلاث سنوات للحيلولة دون وقوع حوادث عنف جنسي والتقليل منها في محافظتي كيفو الشمالية والجنوبية. ويعتبر هذا البرنامج تكراراً للمشروع الذي جرى تنفيذه في عام ٢٠٠٥ في محافظات إكواتور وأوريانتال ومانييما بتمويل بلجيكي. ويضم المشروع ثلاث من وكالات الأمم المتحدة وهي - صندوق الأمم المتحدة للسكان، الوكالة المسؤولة، واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان - بالإضافة لعشرات الشركاء المحليين. وقد قدم المشروع الذي مولته الحكومة الكندية في كيفو، جنباً إلى جنب مع برنامج اليونيسيف في إيتوري، المساعدة لـ ٤ ٢٢٢ طفلاً من الذين تعرضوا لعنف جنسي. حصل ١ ٧٥٥ طفلاً منهم على مساعدة طبية و ٢ ٣٧٧ طفلاً على عناية نفسية و ٣٥٧ طفلاً على دعم لأنشطة كسب الرزق.

٦٩ - وفي جميع المحافظات بدأ الذكور الذين تعرضوا للعنف الجنسي (الذين لم يظهروا في بداية البرنامج) في كسر دائرة الصمت تدريجياً وأخذوا يلتمسون الرعاية الطبية والنفسية.

٧٠ - وهناك تحديات هائلة تقف حاجزاً أمام الوقاية من العنف الجنسي والتصدي له:

(أ) ضعف النظام القضائي في التحقيق مع مرتكبي العنف الجنسي ومقاضاتهم واحتجازهم، وفي منح تعويضات للضحايا مما يخلق ثقافة الصمت والإفلات من العقاب؛

(ب) خوف الناجين من التعرض للإقصاء والاقتصاص مما يمنعهم في أغلب الأحيان من الكشف عن أنفسهم؛

(ج) عدم استقرار الوضع الأمني في أنحاء عديدة من المنطقة الشرقية من البلد (مثل شمالي مقاطعة إيتوري ومناطق ماسيسي وروتشورو ولوبيرو الجنوبية التابعة لمحافظة كيفو الشمالية) يؤدي إلى تفاقم العنف الجنسي ويعيق حصول الضحايا على الرعاية الطبية المناسبة.

سادسا – التوصيات

٧١ – أرحب بالجهود الرامية لدعم إصلاح قطاع الأمن التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأوربي وجهات أخرى، وأعيد التأكيد على ضرورة ضمان إدماج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في برامج التدريب والتوعية، وإيلاء الأولوية لتغيير تغيير ثقافة عدم الانضباط والتسامح إزاء التجاوزات المرتكبة ضد الأطفال والمدنيين.

٧٢ – ولمعالجة مسألة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، أحث حكومة الكونغو الديمقراطية بشدة على أن تتصرف، بمساعدة قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عند الضرورة، وفقاً لأوامر القبض على لوران نكوندا وتأكيد التهم ضد القائد السابق لجماعة الماي ماي كيونغو موتانغا، الشهير بجيديون. وأذكر حكومة الكونغو الديمقراطية بمسؤوليتها عن إعادة القبض على جان بيير بيويو، القائد السابق لجماعة مودوندو ٤٠ المسلحة والذي حكمت عليه محكمة حامية بوكافو بالسجن لمدة ٥ سنوات لقيامه فعلياً بتجنيد أطفال واستخدامهم كجنود.

٧٣ – وأشجع حكومة الكونغو الديمقراطية والجهات المانحة على تخصيص موارد أكبر لتطوير الجهاز القضائي ونظام السجون الوطنيين سعياً إلى تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل. ويجب إدراج إجراءات تراعي مصالح الأطفال في النظام القضائي لضمان حماية الأطفال ضحايا الجرائم والشهود عليها تماشياً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/ يوليه ٢٠٠٥.

٧٤ – وأحث أيضاً حكومة رواندا على أن تقوم فوراً بالعمل، في ظل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء في حماية الأطفال، على إيقاف عملية تجنيد أطفال الكونغو من مخيمات اللاجئين في رواند، وإيقاف تجنيد أطفال رواندا لاستخدامهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أيضاً لحكومتي رواند والكونغو الديمقراطية أن تكفلا إقامة آليات للحماية من أجل أطفال رواندا والكونغو الذين يتم تخليصهم من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعودون إلى رواندا.

٧٥ – وأدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات المانحة الرئيسية إلى القيام على وجه السرعة بتحديد الآليات المؤسسية والمالية اللازمة لإكمال عملية تحديد هوية الأطفال والتحقق منها وفصلهم عن القوات غير المدمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعن الجماعات المسلحة المنشقة أو غير المشروعة باستخدام آليات محددة للوصول إلى الأطفال تكون مختلفة عن البرنامج

الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتتماشى مع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع أو استخدامهم من قبل قوات أو جماعات مسلحة[1].

٧٦ - وأؤكد أيضاً على الحاجة إلى تقديم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية غير المدمجة في المجموعات الميدانية والمليشيات وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتسهيل عمل الشركاء المعنيين بحماية الطفل من أجل فصل الأطفال من الألوية المختلطة واتخاذ التدابير اللازمة بحق أولئك القادة (بمن فيهم الضباط من المستويات الأدنى) الذين يواصلون إعاقة فصل الأطفال.

٧٧ - وتماشياً مع الأولويات قيد المناقشة حالياً المتعلقة بإطار المساعدة القطرية، يتعين على الجهات المانحة تخصيص مبالغ مالية لدعم أنشطة إعادة إدماج الأطفال (الأولاد والبنات) الذين كانوا مرتبطين في السابق بقوات أو جماعات مسلحة. ومن شأن التركيز على أنشطة إعادة الإدماج في قطاع التعليم والقطاع الاجتماعي - الاقتصادي أن يساعد أيضاً على تفادي إعادة تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة من خلال تزويدهم بخيار مقبول.

٧٨ - ويجب على حكومة الكونغو الديمقراطية والجهات المانحة تخصيص موارد كافية لتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى التصدي للعنف الجنسي ضد النساء عن طريق برامج للرعاية الصحية الأساسية تسهل على النساء الوصول إلى المراكز الصحية، وتقديم خدمات طبية للنساء عموماً بدل الاقتصار على النساء ضحايا الانتهاك الجنسي، مما يبعد وصم ضحايا العنف الجنسي بالعار.

---

(١) تم المصادقة على المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية (المعروفة بـ ''مبادئ باريس'') هي والتزامات باريس بحماية الأطفال الذين تقوم القوات المسلحة والجماعات المسلحة بتجنيدهم بصورة غير مشروعة (''التزامات باريس'') في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي عقد في باريس في ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ واشتركت في تنظيمه حكومة فرنسا التي استضافته واليونيسيف.